قضايا سياسية

اسم المقال: القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي العراقي
اسم الكاتب: م.م. أحمد فيصل علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7631
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي العراقي[▽]

Institutional values and performance of the Iraqi political system

م.م. أحمد فيصل علي*
Ahmed Faisal ali

الملخص:

ان قيام النظام السياسي على منظومة مؤسساتية واضحة ومحددة يعد من بين أبرز مقومات النظام السياسي الديمقراطي، ذلك ان إضفاء الطابع المؤسسي على النظام السياسي يجعل من أداءه أكثر قدرة على تلبية احتياجات ومتطلبات الافراد في المجتمع، وذلك بفعل القيم التي تتولد عن إضفاء الطابع المؤسسي على النظام السياسي، والتي تنعكس على فكر وممارسة النخب السياسية الحاكمة وافراد المجتمع على حدٍ سواء.

وعلى الرغم من مضي ما يزيد عن عقدين من الزمن على التحول الديمقراطي في العراق، الا ان النظام السياسي العراقي ما يزال يعاني من ضعف وهشاشة مؤسساته الديمقراطية، وهذا الضعف والهشاشة تم تكريسها في أداء النظام السياسي ومنظومة القيم الصادرة عنه باتجاه المجتمع. وهذا بدوره عزز من القيم التقليدية وأضعف من سلطة القانون وتسبب بتلكؤ السياسية العامة، واحلال منظومة الوساطة والمحسوبية والفساد السياسي والمالي والإداري محل منظومة الكفاءة والخبرة والجدارة في إدارة شؤون الدولة العراقية ومنح المناصب العامة.

الكلمات المفتاحية :القيم المؤسساتية، الأداء السياسي، المأسسة، النظام السياسي العراقي.

Abstract

The establishment of the political system on a clear and specific institutional system is among the most prominent components of the democratic political system, as institutionalizing the political system makes its performance more capable of meeting the needs and requirements of individuals in society, due to the values that are generated from institutionalizing the system. Political, which is reflected in the thought and practice of the ruling political elites and members of society alike.

▽ تاريخ التقديم : 2024/7//13 تاريخ القبول: 2024/7/9 تاريخ النشر: 2024/9/30

* جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية Ahmed.faisal@uomosul.edu.iq

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Although more than two decades have passed since the democratic transition in Iraq, the Iraqi political system still suffers from the weakness and fragility of its democratic institutions, and this weakness and fragility has been consolidated in the performance of the political system and the system of values issued by it toward society. This, in turn, strengthened traditional values, weakened the rule of law, caused public policy lag, and replaced the system of mediation, nepotism, and political, financial, and administrative corruption with the system of competence, experience, and merit in managing the affairs of the Iraqi state and granting public positions.

Key words

Institutional values, political performance, institutionalization, Iraqi political system.

المقدمة

ان درجة الطابع المؤسسي في النظام السياسي أصبحت في مقدمة المعايير الرئيسة التي توضح مقدار فاعلية أداء النظام والاستقرار السياسي في الدول. فالمؤسساتية تولدُ قيماً سلوكية وثوابت فكرية وعملية يتمسك بها الحاكم والمحكوم على حدٍ سواء، نظراً لتأثيرها الفاعل في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري، وغياب شخصنة السلطة في عملية صنع القرار، وإدارة شؤون الدولة والحكم على أُسس موضوعية بعيداً عن المصالح والرغبات الشخصية. وهذا بدوره ينشئ قناعة راسخة لدى الجميع بأن الالتزام بالقانون يمثل قيمةً أخلاقية نابعة من ذوات الافراد وقناعاتهم الشخصية.

إن القيم التي تولدها المؤسساتية في النظام السياسي من ناحية وفي المجتمع من ناحيةٍ أُخرى تعد المسار الأكثر ثباتاً واعلى قيمية للمضي قُدماً نحو تحقيق التنمية بمختلف مستوياتها، فالمشاركة السياسية وصيانة الحريات وحكم القانون والمساواة والمجتمع المدني والامن المجتمعي والمواطنة وغيرها تعد مؤشرات واضحة لشرعية النظام السياسي، لأنها ستمنح بدورها الحافز والدافع الأمثل للقيام بأداء وظائف النظام السياسي بفعالية وتقوية ركائز العقد الاجتماعي.

وعند الحديث عن النظام السياسي العراقي نجد ان ضعف المؤسساتية وقيمها في فكر وممارسة النخب السياسية المتعاقبة، منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى يومنا هذا، جعل من أداء النظام السياسي العراقي يعاني شخصنة السلطة وتمحورها حول النخب السياسية الحاكمة، وأصبحت مؤسسات الدولة مجرد أدوات

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لتبرير ممارسات السلطة القائمة، وهذا بدوره أوجد قيماً مغايرة في الدولة والمجتمع تمثل عقبات وكوابح لأي مبادرة تنموية جزئية او شاملة.

أهمية البحث:

1. **الجانب العلمي:** ان موضوع القيم المؤسساتية في النظام السياسي يعد مجالاً دراسياً يمكن من خلاله الوقوف على الإشكاليات التي تعترض تحقيق التنمية وبناء الهوية الوطنية والامن المجتمعي وإرساء السلام المستدام، لذا يعد البحث في أهمية ودور هذه القيم واحداً من الضرورات الأساسية التي يعني بها الباحث في النظم السياسية بصورة عامة، والنظام السياسي العراقي بصورة خاصة.
2. **الجانب العملي:** وتتمثل في لفت الأنظار الى ضرورة إعادة بنية النظام السياسي العراقي على أسس مؤسساتية، تمكنه من تجاوز عقبات التنمية وتحقيق الاستقرار المجتمعي وبناء الهوية الوطنية العراقية الجامعة، عبر ما يمكن ان تحققه البنية المؤسساتية من تمايز هيكلي ووظيفي عبر قيمها الأساسية مثل المساواة والعدالة والثقة وسيادة القانون والمشاركة والتعددية وغيرها.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان مدى فاعلية القيم المؤسساتية في النظام السياسي. وان ضعف أداء النظام السياسي العراقي مرده الى محدودية العمل المؤسساتي والقيم المؤسساتية في فكر وممارسات النخب السياسية الحاكمة.

مشكلة البحث: إن الإشكالية الرئيسة تتمثل في أن ضعف العمل المؤسساتي في الدولة سينعكس بصورة مباشرة على أداء النظام السياسي وقدرته على اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع بصورةٍ فاعلة، وتصبح عندئذٍ السلطة مشخصنة بدرجة كبيرة نتيجة تحويل مقدرات الدولة لصالح النخب السياسية الحاكمة. وهذا بدوره يفسر بدرجة كبيرة التلكؤ والاخفاق في أداء النظام السياسي العراقي، وعجز مؤسساته عن استيعاب التغيرات الحاصلة والوعي المتنامي في المجتمع العراقي.

فرضية البحث: إن الفرضية تقوم على أساس وجود علاقة طردية بين القيم المؤسساتية وأداء والنظام السياسي، فكلما كان النظام السياسي قائماً على وجود مؤسسات فاعلة وقادرة على احتواء التغيرات والوعي المتنامي في المجتمع ومعبرة عنه في الوقت ذاته، كلما كان أداء النظام السياسي أكثر فعالية واستقرارا، ويحظى بالشرعية السياسية التي تمثل القيمة الأساسية للتنمية الشاملة، والعكس صحيح، لذا فإن إضفاء

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الطابع المؤسساتي على النظام السياسي العراقي يمثل المخرج الأمثل لتجاوز ازمات التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري.

الإطار المنهجي للبحث: ومن اجل التحقق من الفرضية اعتمد منهج البحث على المنهج التحليل النظمي للكشف عن دور العمل المؤسساتي وتأثيره في البيئة التي يتواجد فيها، فضلاً عن استخدام المنهج الوصفي (التحليلي) للوقوف على أداء النظام السياسي العراقي في ظل ضعف او غياب القيم المؤسساتية.

تقسيم الدراسة: وبناءً على منهج البحث تم تقسيمه الى محاورين رئيسين: يبحث الأول في العلاقة بين القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي، في حين يدرس الثاني أداء النظام السياسي العراقي في ظل غياب القيم المؤسساتية.

اولاً: العلاقة بين القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي

إن تنامي الوعي الإنساني بفعل التطورات التكنولوجية والأحداث السياسية المتسارعة التي طرأت على المجتمعات دفعت باتجاه تطور البنى الاجتماعية وتعددية علاقاتها الارتباطية، وإن هذا التعدد في العلاقات تبعه بشكل موازٍ تعددية مصادر وهيئات صنع السياسة العامة التي اخذت اشكالاً وانماطاً مختلفة تتغير فيها أدوار النظام السياسي.

اذ إن الاستجابة لهذا الوعي والتطور يثير ضرورة قيام مؤسساتٍ فاعلةٍ ومستقلة في بنية النظام السياسي، تعمل على تحقيق اجماع سياسي توافقي، تمارس من خلاله كل مجموعة سلطتها عبر مؤسسات سياسية تُلطف تلك السلطة وتعدلها وتعييد توجيهها، على نحوٍ تجعل من خلاله سيطرة القوة الاجتماعية متلائمة مع هذا الاجماع السياسي التوافقي فيما بين القوى الاجتماعية المتعددة الأخرى[1]. وهذا بدوره يثير تساؤلات عن ماهية المؤسساتية وكيفية استجابتها للتغيرات التي تطرأ على المجتمع؟ وما هو الأداء السياسي للنظام السياسي؟ وكيف يتأثر بالقيم التي تولدها المؤسساتية جراء إضفاء الطابع المؤسسي على عمل النظام السياسي؟

1. ماهية المؤسساتية: تشير المؤسساتية او إضفاء الطابع المؤسسي بمفهومه التقليدي الى العملية او الإجراءات التي تصبح فيها ممارسات النظام مشَّبعة بقيم تتجاوز المتطلبات الفنية للمهام التي يسعى الى

(1) صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، ترجمة: حسام نايل، (بيروت: دار التنوير، 2017)، ص34.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تحقيقها[1]. اي إنها العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات قيمةً واستقراراً، ويحدد مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي بتماسك تنظيماته وإجراءاته واستقلالها وتعقيدها وقدرتها على التكيف"[2].

اما في ظل المؤسساتية الجديدة أصبحت هناك معايير أخرى، الى جانب المعايير التي توفرها المؤسساتية بمفهومها التقليدي، تتمثل بالحدود وتمايز النظام عن البيئة التي يتواجد فيها، وإمكانية التعرف على أعضائه، ووجود قواعد عالمية لصنع القرار، أي استخدام المعايير العالمية بدلاً من معايير خاصة، يتم من خلالها اتباع السوابق والقواعد واستبدال أنظمة الجدارة، فضلاً عن الاستمرارية التي تشير الى قدرة النظام على تحمل الضغوط البيئية واتخاذ القرارات بشكلٍ مستقل[3]. فالمعايير التي توفرها المؤسساتية الجديدة أصبحت تأخذ بنظر الاعتبار البيئة الخارجية للنظام، وتزويدها بنماذج وهياكل وسياسات جديدة، والاهتمام بالمؤسسات بوصفها متغيراتٍ مستقلة عن النظام، والتحول نحو التفسيرات المعرفية والثقافية، والاهتمام بخصائص وحدات التحليل فوق الفردية التي لا يمكن اختزالها في تجمعات أو عواقب مباشرة لسمات الأفراد أو دوافعهم، وجميع هذه المعايير من شانها ان تزيد من مقدار شرعية النظام السياسي[4].

فالنظام السياسي الذي يحقق شرعيته عبر المسار المؤسساتي يجعل من الدولة أكثر قوة وقدرة على تخطيط وتنفيذ سياساتها وفرض قوانينها بإنصاف وشفافية، نظراً لوجود تراتبية وظيفية وتمايز واستقلال محددين، ومساراتٍ واضحة لتحديد وظائف الدولة التي تتراوح بين (الدنيا والمتوسطة والناشطة)[5]. وهذا بدوره يتيح للأفراد إمكانية سماع أصواتهم والمشاركة في صنع القرار والوصول الى الخدمات العامة، إذ تؤثر المؤسسات مثل الأنظمة الانتخابية والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية وتشريعات حقوق الانسان على ما يمكن فعله وما لا يمكن فعله سياسياً (التكاليف، والمخاطر، والفوائد المحتملة التي تنطوي عليها)، إذ أنَّ الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم الحكومة توفر فرصاً للأفراد للتواصل مع ممثليهم وصناع القرار،

(1) Walter W. Powell and Patricia Bromley, "New Institutionalism in the Analysis of Complex Organizations", Vol 16, (Oxford: International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences, 2015), p.764.

(2) صمويل هنتنجتون، المصدر السابق، ص38.

(3) Andrey A. Meleshevich, **Party Systems in Post-Soviet Countries: A Comparative Study of Political Institutionalization in the Baltic States, Russia, and Ukraine**, (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p.15.

(4) Walter W. Powell and Patricia Bromley, op. cit. p 764.

(5) فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مجاب الامام، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص50.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عبر الآليات المؤسسية مثل الاستشارات وأنظمة الشكوى او جلسات الأسئلة والاجوبة، فضلاً عن الطرائق التقليدية مثل التصويت[1].

إذن توفر المؤسساتية للنظام السياسي القدرة على الاستجابة المجتمعية واحتوائها والتعبير عنها، عبر المعايير التي تبنى عليها آلية عمل النظام السياسي ومن ثم مخرجاته. وهذا بدوره يستدعي ان تكون المؤسسات التي تبنى عليها الدولة تتسم بالتطور الدينامي الموازِ للتطورات الحاصلة في المجتمع، وهذا بدوره يعجل من النظام السياسي أكثر قدرة على الاستجابة والتفاعل مع الاحتياجات القائمة في المجتمع، خلال مدة زمنية محددة مسبقاً ضمن أُطر العمل المؤسساتي، تشكل احدى مصادر اكتساب النظام للشرعية السياسية، والتي تنعكس، بطبيعة الحال، على أداء النظام السياسي. وهذا بدوره يثير بالضرورة التعرف على ماهية الأداء السياسي للنظام السياسي، بغية الكشف عن العلاقة ما بين القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي.

2. ماهية الأداء السياسي

يمكن تعريف الأداء السياسي على انه "مخرجات مؤسسات الدولة وسياساتها وخطاباتها الموجهة الى الافراد في سياقات اجتماعية وسياسية محددة للغاية، بمعنى ان يكون المجال العام هو مرحلة الأداء السياسي، والذي يربط بدوره ما بين القطاع العام والخاص"[2]. فهو الفعل والعمل الذي يقوم به النظام السياسي لتلبية احتياجات الافراد وتقديم الخدمات المختلفة التي يعدهم بها، والقدرة على اشباع تلك الاحتياجات في الحاضر والمستقبل، بغية تحقيق الرضا والقبول العام[3].

وعلى هذا الأساس فإنَّ مدى فعالية الأداء السياسي ترتبط على نحوٍ مباشر بالشرعية؛ اذ ان هذه الأخيرة تتحقق عندما يتمكن جهاز الدولة من اصدار استجابات متسارعة لمطالب المجتمع، الأمر الذي يعني قدرة وقابلية مؤسسات الدولة على استيعاب أفراد المجتمع وقدرة وفاعلية مؤسساتها على تلبية احتياجاتهم. أي ان حجم المخرجات موازٍ أو مقارب لحجم المدخلات، وهنا فحسب يمكن للأفراد استشعار قوة وقدرة الدولة المادية والمعنوية وفاعليتها بوصفها الجهة الوحيدة القادرة على اشباع احتياجاتهم وتلبية

(1) Vivien Lowndes and Mark Roberts, **Why Institutions Matter: The New Institutionalism in Political Science**, (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 4.
(2) Shirin M. Rai, "Political Performance: A Framework for Analysing Democratic Politics", **Political Studies,** Vol.63, No. 5, (London: Political Studies Association, 2014), p. 2.
(3) سعد شهاب احمد، **الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022)، ص36.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مطالبهم، ومن ثم احساسهم بضرورة وجودها واستمرارها بوصفها مشتركاً عاماً يمتلك لوحده القدرة على تلبية مطالبهم واحتياجاتهم، لذا يصبح الدفاع عن هذا المشترك حقاً وواجباً مقدساً للدولة على الافراد[1].

من جانبٍ آخر، لا تقتصر فعالية الأداء السياسي وتحقيق الشرعية السياسية للنظام السياسي على تلبية الاحتياجات والمتطلبات المجتمعية فحسب، وانما تمثل توقعات المواطنين عاملاً حاسماً في هذا الجانب. اذ من الممكن ان يكون الأداء السياسي للنظام أفضل من أي وقتٍ مضى، غير أنَّ هذا الأداء قد يظل أقل بكثير من توقعات المواطنين، والتي تكون بطبيعة الحال معقدة. وعليه: فعندما لا يكون أداء النظام السياسي منسجماً مع متطلبات وتوقعات الافراد فإنَّ ذلك سيفضي الى تآكل الثقة في مؤسسات الدولة، وقد لا يكون التأثير فورياً، ولكن يمكن توقع حدوثه إذا تدهور أداء السياسات او ظل منخفضاً على مدى الحكومات المتعاقبة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الحكومة مسؤولة عن توفير الخدمات العامة مثل: الرعاية الطبية او التامين ضد البطالة او استحقاقات التقاعد، وتدهورت بعض او كل هذه الخدمات او فشلت في تلبية المطالب العامة، فقد ينتج عن ذلك استياء متزايد من الحكومة، وإذا لم يتم تحسين هذه الخدمات بمرور الوقت، فقد يبدأ الجمهور في التشكيك في الترتيبات المؤسسية الموجودة في النظام السياسي وقدرتها في التعامل مع هذه المشكلات[2].

فالأداء السياسي، بناءً على ما تقدم، يمثل المجال العملي والتطبيقي للسياسة العامة، التي تضطلع بها مؤسسات الدولة كافة، وتنقلها من الحيز الخاص الى الحيز العام، تترجم من خلاله منظومة القيم التي تحملها النخب السياسية الحاكمة، والتي على أساسها يتم تحديد مقدار الشرعية السياسية التي تحوز عليها. اذ كلما كان الأداء السياسي للنظام منسجماً مع متطلبات الافراد واحتياجاتهم وتوقعاتهم كلما اكتسب الأداء السياسي الشرعية السياسية، والتي تنعكس بمجملها على النظام السياسي ومؤسساته ككل، والتي يصبح معها عندئذٍ أكثر قدرة على الاستمرارية والعمل. والعكس صحيح، فكلما كان الأداء السياسي للنظام لا يلبي مطالب الافراد ولا ينسجم مع توقعاتهم، كلما ضعفت شرعيته السياسية وأصبحت قدرته على الاستمرارية في العمل وإدارة شؤون الدولة محدودة وضعيفة، ومن ثم تتصف مخرجات النظام السياسي بالعشوائية والتلكؤ وينزح الى استخدام العنف والاغرام للتعامل مع مطالب الافراد.

---

(1) هشام حكمت عبد الستار وآخرون، **علم الاجتماع السياسي**، (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2019)، ص57.

(2) Arthur Miller and Ola Listhaug, " Political Performance and Institutional Trust", In: Pippa Norris (ED), **Critical Citizens: Global Support for Democratic Government**, (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 206.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3. العلاقة بين القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي

إن استجابة النظام السياسي للتغيرات التي تطرأ على المجتمع عبر مؤسساته المتعددة (الرسمية وغير الرسمية) سيولد قيماً متعددة عامودياً (على صعيد النخب السياسية) وافقياً (على صعيد الجماعات الاجتماعية المتباينة)، أبرزها توكيده وضمانته للحرية بمختلف اشكالها، وسيادة القانون والمساواة بين الافراد، وتوسيع المشاركة السياسية عبر الترشيح والتصويت في الانتخابات الحكومية، وقيام سلطةٍ قضائية مستقلة تعمل على انفاذ القانون في المجتمع بصورة عادلة ومحايدة، ووجود مجتمعٍ مدنيٍ مستقلٍ عن النظام السياسي والدولة[1]. فالقيم التي توجدها المؤسساتية ستعمل على إعادة صياغة موضوع السلطة فكراً وممارسة، عبر إيجاد تمايز بين ما هو شخصي وما هو وظيفي، وتحديد صلاحياتها ومدياتها وامتيازات الأشخاص الذين يشغلونها وفقاً للقواعد القانونية للدولة[2]. بعبارةٍ أُخرى، ان إعتماد المؤسساتية في آلية عمل النظام السياسي سيحقق قيماً متعددة تسهم بشكلٍ مركزي في تحقيق الاستقرار السياسي أبرزها:

أ. العدالة: أي ان جميع المواطنين يتمتعون بحقوقٍ متساوية بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية (الاجتماعية، الدينية، السياسية) وغيرها.

ب. المساواة: وتعني ان المواطنين يمتلكون فرصاً متساوية في الحياة السياسية والاقتصادية.

ج. المشاركة: أي ان الجميع سيرى نفسه جزءاً لا يتجزأ من الكل، فهو مصدر السلطة ومشارك فيها عبر اختياره من يحكمه في انتخابات حرةٍ ونزيهة.

د. الحكم الرشيد: الذي يشير الى قدرة المؤسسات السياسية على اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكلٍ فعالٍ وكفؤ.

هـ. سيادة القانون: الذي يضع الجميع، حكاماً ومحكومين، تحت طائلته.

و. التعددية: أي وجود فضاء عامٍ يسمح بوجود افكارٍ وقيمٍ متعددة ومتنوعة والتعبير عنها، دون ان يمس ذلك النظام العام والفضاء الخاص لكل فرد او جماعة أخرى.

ز. الثقة: وتعني شعور الافراد بالاحترام من قبل الآخرين، مما يسهم في قيام وخلق بيئةٍ آمنةٍ ومستقرة.

---

(1) لاري دايموند، **روح الديمقراطية: الكفاح من اجل بناء مجتمعاتٍ حرة**، ترجمة: عبد النور الخرافي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 42-43.

(2) Talcott Parsons, **Max Weber: The Theory of Social and Economic Organization,** translated by: A. M. Henderson and Talcott Parsons, (New York, Oxford University Press, 1947), p. 57-58.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إن هذه القيم وغيرها التي تولدها المؤسساتية في النظام السياسي وفي فكر وممارسة النخب السياسية لا ينبغي تناولها على نحوٍ فضفاضٍ للغاية، إذ أنها تتميز بطابعٍ عقلاني يمثل نتاج تطوراتٍ سياسيةٍ واقتصادية واجتماعية وثقافية تراكمية، تكون اكثرُ انسجاماً وتناغماً مع رؤية النظام السياسي وفلسفته في "الحداثة والتمدن" التي تشتمل على سائر فئات وطبقات المجتمع دونما تمييز[1]. فالتحول الذي شهدته ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن ممكناً دون احداث تغيير جذري تدريجي في بنية مؤسسات النظام السياسي ومنظومة القيم السائدة فيها آنذاك، فالمؤسسات الجديدة التي قامت فيها عملت على إذكاء قيم الديمقراطية تدريجياً في نفوس الافراد، لتفسح المجال امام إعادة بناء الثقة بالنظام الجديد والحكومة والنخب السياسية الحاكمة، والاستعداد للمشاركة السياسية وتحقيق التمثيل النيابي العادل، وتداول للسلطة بصورةٍ سلمية، وإيجاد ديناميات فاعلة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعبارة أخرى، كانت القيم المؤسساتية تمثل المسار الأمثل لتحقيق شرعية النظام السياسي[2].

إن المسار القيمي للمؤسسات لا يقف عند تحقيق الرضا والقبول الشعبين لأداء النظام السياسي، بل يتعداه نحو تكوين وازع أخلاقي لدى الحاكم والمحكوم بالالتزام بحكم القانون، وهذا ما يجعل مؤسسات الضرائب، على سبيل المثال، في الديمقراطيات الراسخة مؤسسات فعالة يمتثل لها معظم الأفراد في تلك المجتمعات، وهذه الاستجابة متأتية من اعتقادهم بأنَّ الضرائب، وإن كانت غير محبذة، لكنها تمثل طريقة مشروعة لتمويل المشروعات التي يحتاجها المجتمع[3]. فعندما يتحول الامتثال لحكم القانون وازعاً اخلاقياً لدى الجميع تزداد قيمة العدالة في المحاكم ويتحقق الامن الذاتي لدى الفرد، ويزداد نطاق الحرية وتتسع حجم المشاركة السياسية، وهو ما يعد مرتكزاً اساسياً لبلوغ رفاهية المجتمع وتحقيق استقراره ووسيلة فاعلة لتعزيز التنمية السياسية، وليس من قبيل المصادفة ان تتطور جميع العوامل المذكورة معاً وفي الاتجاه نفسه، إن لم يكن بالوتيرة نفسها، وتمثل في الوقت نفسه مؤشرات واضحة لشرعية السلطة العقلانية، المرتكزة على

(1) وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة–الامة: دراسة حالة العراق**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص105.

(2) جابرييل آلموند وجي بنجهام باويل، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: هشام عبد الله (عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص61–62.

(3) Patrick H. O'neil et al, **Cases and concepts in comparative politics an integrated approach**, (New York: Columbia University Press, 2014), p 17-18.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

القاعدة البيروقراطية الفاعلة التي تقضي على الفروقات والامتيازات الشخصية في السلطة وبشكلٍ نهائي في جميع اركان النظام السياسي والمجتمع[1].

إن قانون الدولة المُؤَسَس بطريقة عقلانية، سيعمل على عقلنة القيم السائدة او عقلنة الغايات، أو كلاهما معاً، بمعنى ايجاد سلوكيات للأفراد تتماهى فيها القيم الخاصة مع القيم القانونية المؤسساتية، وتصبح عندئذٍ مجموع القواعد القانونية نسقٍ من الضوابط، قائمة على أساس ان تقوم العدالة بتطبيق هذا النسق، وهذا بدوره سيجعل طاعة وولاء الافراد ليس مرتبطاً بالأشخاص وليس للأعراف والتقاليد بقدر ما هو خضوع للقوانين المجردة، وإنَّ هذه الحالة السائدة على المستوى الافقي، تظهر ايضاً وبذات المقدار على المستوى العامودي، إذ لا تستثنى النخب السياسية من ذلك الولاء والطاعة للقانون، فهم ملزمون ايضاً باحترام القانون بتوجيه نشاطه تبعاً لذلك[2].

أن القيم المؤسساتية لا تنحسر عند الأداء السياسي للنظام فحسب، وإنما تظهر بصورةٍ واضحةٍ في الأداء الاقتصادي، لأن كفاءة الأداء السياسي القائم على القيم والعمل المؤسساتي يوازيه كفاءة الأداء الاقتصادي، فعبر مؤسسات النظام القانونية يتم تدعيم حقوق الملكية وتشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال، وتحول الشركات الناشئة الى مؤسسات اقتصادية ضخمة، لذا فإن النمو الاقتصادي المطرد في الديمقراطيات الراسخة لا يعزى الى العوامل الاقتصادية فحسب، وانما يعزى ايضاً الى طبيعة عمل مؤسسات الدولة والقيم التي اوجدتها في المجتمع[3]. فعلى سبيل المثال نجد ان الاقتصاد الوطني للولايات المتحدة الامريكية يعتمد بدرجة كبيرة على الشركات الناشئة، والتي تتحول نتيجة فعالية مؤسسات النظام السياسي وقيمها الراسخة في المجتمع الى شركات ضخمة بمرور الزمن، تحدث بمجموعها تأثيراً هائلاً على اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية[4].

إن عمل النظام السياسي في منظومة مؤسساتية يعني في أحد جوانبه وجود استثمار منهجي في المهارات والمعرفة التي يتم تطبيقها في الجانب الاقتصادي، وهي دالةٌ على التطور الدينامي لاقتصاد الدولة

(1) J. Roland Pennock, "Political Development, Political Systems, and Political Goods", In: Ikuo Kabashima and Lynn T. White (Eds.), **Political System and Change,** (New Jersey, Princeton University Press, 2018), p. 88.

(2) عبد المنعم الشقيري، **العقلنة عند ماكس فيبر**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص300-301.

(3) فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة**، المصدر السابق، ص 68-69.

(4) Carland, J.W. et al, "Differentiating Entrepreneurs from Small Business Owners: A Conceptualization", in: Álvaro Cuervo et al (Eds), **Entrepreneurship Concepts, Theory and Perspective**, (Berlin: Springer, 2007), P. 74.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

القائم على الكفاءة التخصيصية والتكيفية بأنواع القواعد والمسارات التي تشكل بمجموعها الهيكل الاقتصادي للدولة، فضلاً عن توفيره الحوافز المجتمعية لاكتساب المعرفة والتعلم، والحث على الابتكار والاضطلاع بالمخاطرة والنشاط الإبداعي وحل مشاكل المجتمع واختناقاته في فترات زمنية مختلفة[1]. لذا فإنَّ البلدان التي لديها قيم مؤسساتية قوية تميل الى تحقيق نمو اقتصادي بوتيرةٍ اسرع من البلدان التي لديها قيم مؤسساتية ضعيفة، وهذا يعود الى ان القيم المؤسساتية القوية يمكن ان تساعد على خلق مناخ إيجابي للأعمال وتحفيز الاستثمار والابتكار. فالنشاط التجاري الخاص والمبادرة الفردية في مجال الأعمال، تمثل مفاتيح الابتكار وتكوين الثروة[2].

من خلال ما تقدم يتضح بأن المؤسساتية والقيم المبنية عليها تمثل المقياس الأكثر موضوعية لأداء النظام السياسي، لأنها تمنحه استجابة عالية للتغيرات المجتمعية وقدرة فائقة للتعبير عنها، فهي المحددات المؤثرة في النظام والمجتمع والمتأثرة بهما في الوقت نفسه، وهي المعيار السلوكي والأخلاقي للحاكم والمحكوم على حدٍ سواء. ومنها تكتسب مخرجات النظام السياسي الشرعية وتوجهه نحو التنمية المستدامة.

لذا فإنَّ غياب او ضعف العمل المؤسساتي في النظام السياسي سينعكس حتماً على قوة وقدرة الدولة على انفاذ قوانينها وسياساتها، ومن ثم ستتغلب العوامل الشخصية وتهيمن على مؤسسات الدولة، وبالمقابل ستصبح القيم التقليدية هي السائدة في المجتمع. وهذا من شانه ان يخلق بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية غير مستقرة، تفسح المجال لإنتشار الجريمة المنظمة والفساد وضياع وهدر لمقدرات الدولة وبروز صراعاتٍ مسيسة متعددة المضامين تخفي من ورائها مصالح ومكتسبات سياسية واقتصادية لجهات متعددة، وحينئذٍ لا يمكن الحديث عن جامعة او رابطة يتفق عليها المجتمع، ولا عن شرعية للنظام السياسي يمكن من خلالها بناء الثقة في مواقفه وممارساته، ولا عن تنمية سياسية واقتصادية يمكنها تغيير الواقع القائم والاستجابة الفاعلة لاحتياجاته. وهذه هي الإشكالية المتجذرة في النظام السياسي العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى الوقت الراهن.

(1) Douglass C. North, **Institutions, Institutional Change and Economic Performance,** (New York: Cambridge University Press, 1990), P.80.

(2) ديفيد هارفي: **الليبرالية الجديدة: موجز تاريخي**، ترجمة: مجاب الأمام، (الرياض: العبيكان، 2008)، ص110.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً: أداء النظام السياسي العراقي في ظل غياب القيم المؤسساتية

يعد العراق واحداً من البلدان التي تمتلك مواردا طبيعية وبشرية هائلة، تمكنه من احداث التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية للغاية، عبر الاستثمار في البنية التحتية وتحسين نظام التعليم ودعم الابتكار والبحث والتطوير وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتعزيز الحوكمة الرشيدة وخلق فرص عمل في قطاعات متعددة مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها.

غير ان هذه التنمية وتحقيق التطور الاقتصادي ما يزال امراً بعيد المنال في ظل غياب أو ضعف القيم المؤسساتية في النظام السياسي العراقي وفي فكر وممارسة النخب السياسية، وهو ما كرس حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأضعف من أداء ومخرجات النظام السياسي. لذا سنتعرض في هذا المطلب الى التحول الديمقراطي في النظام السياسي العراقي في ظل غياب القيم المؤسساتية، ومن ثم الى تقييم أداء مخرجات النظام السياسي العراقي.

1. التحول الديمقراطي في العراق في ظل غياب القيم المؤسساتية

منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وحتى مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون، لم تكن مؤسسات الدولة العراقية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع والقانون بشكلٍ فاعل، وهو ما أفقد المجتمع العراقي ثقته بمؤسسات الدولة طيلة هذه المدة، وهذا يعني ان النظام السياسي العراقي كان على طول المسار في مواجهة مباشرة مع (ازمة الشرعية، والتوزيع، والتغلغل، والمشاركة، والاندماج، والهوية)[1]. اوجدت بيئة غير مستقرة نتيجة الصراعات والحروب المحلية والدولية، اسفرت عن استنزافٍ كبير لمواردها الاقتصادية وتدني مؤشرات التنمية القطاعية والبشرية، ومن ثم انكماش اقتصادها نتيجة ضعف وغياب التوظيفات المالية الكبرى[2].

لقد اوجدت نهاية النظام الشمولي لحزب البعث المنحل واجهزته القمعية فرصةً مواتيةً لبناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي في العراق، يسمح بقيام حكومة وطنية تأخذ على عاتقها استثمار الإيرادات النفطية السنوية المقدرة بحوالي (20) مليار دولار امريكي لإعادة بناء البنية التحتية وتخصيص كميات نقدية في صندوق عراقي دائم، للأسر العراقية البالغ عددها ستة ملايين تقريباً، بعد سنوات من الإهمال وسوء معاملة النظام

(1) وليد سالم محمد، المصدر السابق، ص252.

(2) وسيم حرب وآخرون، **إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص87-88.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السابق، إذ ان إعطاء المواطنين العراقيين فرصاً كافيةً في كيفية انفاق عائدات النفط وحتى توفير عائد لهم من شأنه ان يسهم في بناء الثقة في الحكومة واضفاء الشرعية على نقاط القوة في المؤسسات الديمقراطية حديثة النشأة[1]. غير التحول الديمقراطي الذي شهده النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، لم يكن يهدف لبناء مؤسسات فاعلة، ولم يعي بإحداث تغيير في منظومة القيم التقليدية السائدة، وإنما كرَّس حالة الانقسام في المجتمع وتعميق الهوة بين الجماعات الاجتماعية المتباينة، تمثل في صورة العنف الطائفي والانقسام الهوياتي والصراع السياسي[2]. الى جانب مساعي الإدارة الامريكية في ان يعيش العراق حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكريس الانقسام الهوياتي وتأطيره في بنية النظام السياسي، بهدف ان يكون العراق بؤرة لجذب الجماعات الإرهابية المتطرفة وزمره، عبر فتح الحدود وحل الجيش العراقي وانتشار الفساد والفقر والعوز والبطالة، وتكوين نخبة وأحزاب سياسية تفتقر للخبرة لهدر ثروات الدولة، وجعل العراق نقطة انطلاق إعادة ترسيم المنطقة وتقسيمها على أسس ودعائم قومية وعنصرية ودينية طائفية[3].

وفي ظل غياب العدالة والمساواة والحكم الرشيد وسيادة القانون، ونتيجةً لضعف الدولة وخضوعها للانقسامات الطائفية، ارتكبت جرائم الإبادة على الهوية وتعرضت التجمعات السكنية ودور العبادة والمراقد المقدسة لهجماتٍ إرهابية عنيفة، ذهب ضحيتها الآلاف من المدنيين وأصحاب الكفاءات[4]. وهو ما أثَّر سلباً على الوضع الاقتصادي والتنمية بشكلٍ كبير، وذلك لأسباب عديدة أبرزها:[5]

أ. الفشل في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في ظل بيئة مضطربة وغير مستقرة، واتساع فجوة الفقر والبطالة لعدم توفر القدرة على توفير فرص للعمل.

ب. هدر الموارد بفعل تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة، كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

---

(1) Gary A. Stradiotto, "Democratizing Iraq: Regime Transition And Economic Development In Comparative Perspective", International Journal on World Peace, Vol. 21, No.2 (Manchester: Paragon House, June 2004).p. 32.

(2) شيركو كرمانج، **الهوية والأمة في العراق**، (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص171-173.

(3) ساجد أُحميد الركابي، معادلة القوة بين الإرهاب والدولة في العراق، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022)، ص8.

(4) ناظم نواف إبراهيم، **العنف السياسي في العراق المعاصر: دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية**، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص299-300.

(5) حسين عليوي ناصر، **الفساد المالي والإداري في العراق**، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، 2023)، ص116.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ج. الفشل في الحصول على المساعدات الخارجية، نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

د. هجرة الكفاءات الاقتصادية نتيجة تردي الوضع الأمني وغياب النزاهة والمساواة وبروز المحسوبية والمحاباة في اشغال المناصب العامة.

هـ. انهيار بعض مؤسسات الدولة كالمصانع والمرافق العامة وتفاقم الازمات الاقتصادية.

و. الحد من تقديم الخدمات وارتفاع أعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة، او التوزيع غير العادل لها، او تردي نوعيتها، او صعوبة الحصول عليها من دون رشوة او توسط.

ز. زعزعة الاستقرار الاقتصادي نتيجة انتشار الفساد في القطاع الخاص، بفعل زيادة كلفة العمل او المنتج التجاري بزيادة المدفوعات غير المشروعة، وازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين.

من ناحية أخرى، وفي ظل غياب القيم المؤسساتية، أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الى تضخم كبير للغاية في اعداد الموظفين في الدوائر والمؤسسات الحكومية، وذلك بفعل تراجع أداء القطاع الخاص ومحدوديته في العراق، وعدم توافر البيئة الملائمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إذ ان عجز الدولة عن احتكار العنف بقي ضعيفاً للغاية في ظل انتشار السلاح واجتزاء السلطة بين جهات متعددة غير رسمية[1]، فضلاً عن البنية التحتية المتهالكة، ومستوى التعليم المنخفض للقوى العاملة، والافتقار الى خبرات إدارية وأنظمة السوق والعمل المناسبة، فضلاً عن غيرها من العوامل والأسباب التي تتعلق بالتقلبات السياسية والاقتصادية والأمنية غير المستقرة التي يشهدها المجتمع العراقي بين فترةٍ وأُخرى[2].

من ناحيةٍ أُخرى، شهد المجتمع العراقي خلال المدة 2016–2021 تنامياً مفرطاً للجريمة المنظمة، فضلاً عن ضعف الإيرادات الحكومية بفعل شبكات الفساد التي تستحوذ على قسم كبير منها مثل: الجمارك، ومشاريع البناء، وحقول النفط، والصرف الصحي، والمياه، والطرق السريعة، والممتلكات العامة والخاصة، وغيرها[3]. كما ان هذه الهشاشة التي تبدو عليها مؤسسات الدولة العراقية اوجدت من جانبٍ آخر بنى

(1) Michael Knights, "Iran’s Expanding Militia Army in Iraq: The New Special Groups", Combating Terrorism Center, Available on the World Wide Web (Internet) at the following link: https://ctc.usma.edu/irans-expanding-militia-army-iraq-new-special-groups/.
(2) Salim Araji and Ali Fakih, "Employment Profile and Challenges of the Private Sector in Iraq", (Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)/United Nations, 2019), p. 11-13.
(3) Max Boot, "Iran-Backed Militias in Iraq Poised to Expand Influence", Council Foreign Relations, Available on the World Wide Web (Internet) at the following link: https://www.cfr.org/in-brief/iran-backed-militias-iraq-poised-expand-influence.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجتمعية ضعيفة الثقة فيما بينها، تعتمد قيمها التقليدية (العشائرية والإثنية) في تصنيف الآخر، بما يضعف من إمكانية الاقبال على الاستثمار والاعمال التجارية ومن ثم الشروع بالتنمية الوطنية الشاملة. إذ ان غياب القيم المؤسساتية تضعف بدرجة كبيرة رأس المال الاجتماعي، على الرغم من توافر مؤسسات (حقوق الملكية، والعقود، والقانون التجاري)، لكنها عاجزة عن خفض تكلفة التعاملات التجارية في حال غياب الثقة بالآخر وراس المال الاجتماعي[1].إذ ان مؤسسات الدولة العراقية ما زالت تعاني من عجز في إدارة شؤون المجتمع بمختلف مجالاته، وكثيراً ما تكون عاجزة عن فرض هيبتها وعن توزيع وإدارة مواردها المتنوعة بطريقة مستدامة ومنصفة[2].

2. تقييم أداء النظام السياسي العراقي في ظل غياب القيم المؤسساتية

ان غياب القيم المؤسساتية في النظام السياسي العراقي اوجد اثاراً تراكمية انعكست على نحوٍ مباشر على اداءه عامودياً وافقياً، أدت الى هدرٍ كبير لفرص الاستثمار والتنمية. فعلى سبيل المثال، اشارت موازنة العام 2014 الى انه تم إنفاق (190) مليار دولار على ستة آلاف مشروع سابق غير مكتمل، او متوقف، او وهمي، كما بلغ حجم الهدر في المال العام منذ عام 2003 وحتى عام 2020 ما يقدر بحوالي (300) مليار دولار في القطاع الصناعي، وهناك (50) الف مشروع صناعي في القطاع الخاص، (85%) منها خارجاً عن العمل، فضلاً عن وجود (250) مصنعاً تابعاً لوزارة الصناعة متوقفاً ايضاً[3]. كما اشار التقرير السنوي الصادر عن البنك الدولي لعام 2020، الى ان العراق احتل المرتبة 172 من بين 190 دولة في ممارسة الاعمال التجارية، واحتل المرتبة 174 في بدء الأعمال التجارية، ووفقاً لهذا التقرير يصنف العراق كواحدٍ من اسوء الأماكن في العالم للأعمال التجارية[4]. إن الترابط الوثيق بين القيم المؤسساتية وأداء النظام السياسي والتنمية تمثل نسقاً متكاملاً، وان غياب أحد مرتكزاتها سوف ينعكس سلباً على الكل، وهو ما يمكن ملاحظته ورصده عند دراسة الحالة العراقية، سيما خلال المدة التي أعقبت احتلال العراق سنة 2003.

(1) فرانسيس فوكوياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**، ترجمة: معين الإمام ومجاب الإمام، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص563-564.

(2) Ibid, p.26.

(3) حسين عليوي ناصر، مصدر سبق ذكره، ص116

(4) World Bank Group, "Economy Iraq: Doing Business 2020 Comparing Business Regulation in 190 Economies", (Washington DC: United nations, 2020),p.4

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إذ شهد العراق خلال هذه المدة حالة من عدم اليقينية بصورةٍ كبيرة في المجتمع العراقي تجاه الاستقرار السياسي والنمو والاستثمار الاقتصادي، بفعل انشار وتفشي الفساد في معظم مفاصل مؤسسات الدولة العراقية. إذ بموجب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2020، بلغ مستوى الفساد في القطاع العام في العراق نسبة 79%، ليكون في المرتبة 160 من أصل 180 دولة في مؤشر النزاهة والشفافية[1]. وبذلك يصبح الحديث عن وجود تنميةٍ مستدامة وقيام الاعمال التجارية في العراق في ظل هذه الظروف صعباً للغاية، إن لم يكن ضرباً من ضروب الخيال. هو ما تؤكده منظمة صندوق السلام في تقريرها السنوي عن الدول الآيلة للسقوط او الهشة (Fragile States) لعام 2021. إذ احتل العراق المرتبة 20 من أصل 179 دولة في قائمة الدول الهشة، بواقع 96.20 درجة من أصل 120 درجة[2].

وفي ذات المسار، جاء مؤشر التنافسية المستدامة العالمي (GSCI) لـ(180) دولة، لعام 2022، حيث وضع العراق في المرتبة (162) في مؤشر رأس المال الطبيعي، وفي المرتبة (125) في مؤشر رأس المال الفكري، وفي المرتبة (141) في رأس المال الاجتماعي، وفي المرتبة (140) في درجات الاستدامة الاقتصادية، وفي المرتبة (142) في مؤشر أداء الحوكمة، وفي المرتبة (165) في درجات تنافسية رأس المال الطبيعي، وفي المرتبة (128) في درجات تنافسية رأس المال الفكري، وفي المرتبة (163) في تنافسية كفاءة الحوكمة[3]. ويوضح هذا التقرير ان العراق يشغل في جميع هذا المؤشرات المراتب الأخيرة في التصنيف، متقدمةً عليه العديد من الدول الضعيفة والفقيرة، مثل سوريا واليمن وأفغانستان والسودان وغيرها.

من خلال ما سبق نجد ان النظام السياسي العراقي الجديد الذي تم تكريسه في دستور 2005 لم يكن نتاجاً لإرادة وطنية حرة ونزيه تأخذ على عاتقها انصاف الجماعات الثقافية التي يتكون منها عموم المجتمع العراقي، بقدر ما كان نتاجاً لإرادة خارجية تم من خلالها صياغة دستور جديد على عجالة، واقامة مؤسسات هشة وضعيفة عاجزة عن توليد وبعث قيم جديدة قادرة على مواجهة القيم التقليدية السائدة. لذا لم تكن خيارات المواطن العراقي بصورةٍ عامة في الانتخابات متأتية من اعتبارات وطنية، بقدر ما كانت تمثل تفضيلات قائمة على اعتبارات اثنية وعشائرية ضيقة، أسهمت في ارباك وضعف الأداء السياسي عبر نخبٍ غير كفؤة ذات تجربة محدودة في الشأن السياسي.

---

(1) منظمة الشفافية الدولية، **مؤشرات مدركات الفساد 2020**، (برلين: منظمة الشفافية الدولية، 2020)، ص3.

(2) Fund for Peace, Fragile States Index Annual Report 2021, (Washington D.C: The Fund for Peace, 2021), p.49.

(3) Sol Ability Sustainable Intelligence, The Sustainable Competitiveness Report, (Zurich: Sol Ability, 2022) p.p. 24 – 78.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من ضعف المشاركة السياسية الشعبية، بفعل ضبابية الهوية الوطنية وعدم وضوحها لدى الكثير من أبناء الشعب العراقي، كان كثيراً ما يتم تجاهل اراء الناخبين وتفضيلاتهم، نتيجة متلازمة الصراع العامودي والافقي لدى النخب السياسية العراقية، وهو ما جعل البرلمان العراقي في انتخابات 2005 و2010 و2018 و2022 مغايراً للبرلمان الذي تم انتخابه من قبل الشعب، وبطبيعة الحال سينعكس ذلك على تشكيل الحكومة، التي غالباً ما يستغرق تشكليها مدة طويلة، تاركةً البلاد في حالة من الارباك والتعثر، فضلاً عن انقطاع الصلة ما بين اختيار الناخبين والنتيجة، وتعميق ازمة الثقة ما بين المجتمع والنظام السياسي، وهو ما يمثل نتيجةً حتمية لغياب القواعد والاسس المؤسساتية في عمل وأداء النظام السياسي.

الخاتمة والاستنتاج

لم يشهد التاريخ السياسي الحديث والمعاصر قيام نظامٍ سياسي كفوء بني على أسس طائفية او عرقية، على حساب المؤسساتية والبيروقراطية الفاعلة. فالنظام السياسي المنقسم سيكون عاجزاً عن وضع حلول جذرية لتجاوز الازمات بفعالية كبيرة، وانما سيعتمد وضع حلول مؤقتة غالباً ما تكون ذات كلفٍ عالية في المستقبل، كما يحدث اليوم في لبنان والعديد من الدول الافريقية.

ان عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية عملية تراكمية شاقة وتتطلب مدة طويلة من الزمن، لكنها في الوقت نفسه ليست بالعملية المستحيلة نظراً لما تمتلكه الدولة العراقية والمجتمع من مقدرات وموارد وإمكانات. لذا فإنَّ الاستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن اجمالها على النحو الآتي:

1. تتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية قبل كل شيء بناء جسور الثقة ما بين المواطن والنظام السياسي من ناحية، وما بين الجماعات الاجتماعية المتباينة في المجتمع، وذلك من خلال إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس وطنية مدنية تحقق التمايز الوظيفي والهيكلي، وتسهم في تكوين وبناء الهوية الوطنية التي يرى فيها الآخر انه جزء لا يتجزأ من المجموع، ويرى فيها المجموع عدم تحقق كيانه واجتماعه الا بوجود الآخر.
2. ان قيام النظام السياسي العراقي على بنية مؤسسية تعتمد صيغ واضحة ومحددة للعمل من شانه ان يزيد من قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الحاصلة في المجتمع، والاستجابة للاحتياجات والمتطلبات المجتمعية، ويتمكن من تحقيق فهم أفضل لتوقعات الافراد لأداء النظام السياسي. وهذا يعني من جانب اخر تحقيق وقيام الشرعية السياسية للنظام السياسي واداءه.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3. ان فعالية الأداء المؤسسي للنظام السياسي العراقي تزداد بشكل مطرد كلما كان الأداء السياسي منطلقاً من قاعدة بيانات دقيقة، وتوفر رؤية وقراءة واضحة للنظام السياسي لاحتياجات ومتطلبات وتوقعات الافراد. وهذا ما يجعل من مخرجات النظام السياسي واداءه محوكمة.
4. إنَّ إضفاء الطابع المؤسسي على النظام السياسي العراقي من شانه ان يسهم في احدث تغيير لمنظومة القيم السائدة في المجتمع العراقي بصورة تدريجية، وإحلال قيمٍ وطنية مدنيةٍ ساميةٍ على ما سواها من القيم الاخرى، ومن ثم احترام إرادة الناخب العراقي، وانفاذ القانون في جميع أقاليم الدولة العراقية وتكامل سيادتها، وهذه التحولات ستكون بمثابة الوازع والطاقة التي تعمل بها تلك المؤسسات بفاعلية، ويكتسب من خلالها النظام السياسي واداءه، بمرور الزمن، بالثبات والاستقرار وتحقيق الدينامية في عملية التنمية والتغلب على ازماتها شيئاً فشيئاً،
5. إن إضفاء الطابع المؤسساتي على عمل النظام السياسي للمضي في تحقيق التنمية هي عملية تشاركية تتضافر فيها جهود الجميع بصورة مستمرة غير قابلة للتوقف، وإن الضمانة الفاعلة لهذه الاستمرارية هي القيم المؤسساتية التي ستعزز من المشاركة والمساهمة السياسية في المجتمع، وتعيد صياغة موضوعات السلطة وتقيدها بصلاحياتها التي يحددها القانون، وإن هذا التغيير والتطور الذي سيطرأ على النظام والمجتمع سيتبعه تغيرات أخرى وبخطٍ موازٍ في مجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1. Andrey A. Meleshevich, **Party Systems in Post-Soviet Countries: A Comparative Study of Political Institutionalization in the Baltic States, Russia, and Ukraine**, (New York: Palgrave Macmillan, 2007).
2. Arthur Miller and Ola Listhaug, " Political Performance and Institutional Trust", In: Pippa Norris (ED), **Critical Citizens: Global Support for Democratic Government**, (Oxford: Oxford University Press, 1999).
3. Carland, J.W. et al, "Differentiating Entrepreneurs from Small Business Owners: A Conceptualization", in: Álvaro Cuervo et al (Eds), **Entrepreneurship Concepts, Theory and Perspective**, (Berlin: Springer, 2007).
4. Douglass C. North, **Institutions, Institutional Change and Economic Performance,** (New York: Cambridge University Press, 1990).
5. J. Roland Pennock, "Political Development, Political Systems, and Political Goods", In: Ikuo Kabashima and Lynn T. White (Eds.), **Political System and Change,** (New Jersey, Princeton University Press, 2018).
6. Patrick H. O'neil et al, **Cases and concepts in comparative politics an integrated approach**, (New York: Columbia University Press, 2014).
7. Talcott Parsons, **Max Weber: The Theory of Social and Economic Organization,** translated by: A. M. Henderson and Talcott Parsons, (New York, Oxford University Press, 1947).
8. Vivien Lowndes and Mark Roberts, **Why Institutions Matter: The New Institutionalism in Political Science**, (New York: Palgrave Macmillan, 2013).

Second: Periodicals

1. Gary A. Stradiotto, "Democratizing Iraq: Regime Transition And Economic Development In Comparative Perspective", International Journal on World Peace, Vol. 21, No.2 (Manchester: Paragon House, June 2004)
2. Shirin M. Rai, "Political Performance: A Framework for Analysing Democratic Politics", **Political Studies,** Vol.63, No. 5, (London: Political Studies Association, 2014).

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3. Walter W. Powell and Patricia Bromley, "New Institutionalism in the Analysis of Complex Organizations", Vol 16, (Oxford: International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences, 2015).

Third: Reports:

1. Fund for Peace, Fragile States Index Annual Report 2021, (Washington D.C: The Fund for Peace, 2021).
2. Salim Araji and Ali Fakih, "Employment Profile and Challenges of the Private Sector in Iraq", (Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)/United Nations, 2019).
3. Sol Ability Sustainable Intelligence, The Sustainable Competitiveness Report, (Zurich: Sol Ability, 2022).
4. World Bank Group, "Economy Iraq: Doing Business 2020 Comparing Business Regulation in 190 Economies", (Washington DC: United nations, 2020).

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/